



مؤتمر الدول الأطراف

منظمة حظر الأسلحة الكيميائية

C-SS-1/DG.7  
21 April 2002  
ARABIC  
Original: ENGLISH

الدورة الاستثنائية الأولى

بيان المدير العام  
أمام الدورة الاستثنائية  
لمؤتمر الدول الأطراف  
٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٢

- حضرة السيد الرئيس، أصحاب السعادة، حضرات المندوبين الأكارم،
- ١- عندما قرّرتُ، في تاريخ يرقى إلى عام ١٩٩٧، قبول طلب الحكومة البرازيلية تقديم ترشيحي لمنصب المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، اعتبرتُ أن مما يشرفني أن تتاح لي هذه الفرصة الفريدة للإسهام في أول محاولة عالمية حقا على الإطلاق للقضاء على فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل، ولما أزل على اعتباري ذلك.
  - ٢- ولكن اتخاذي قرار الترشح لشغل منصب المدير العام يُعزى قبل كل شيء إلى أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية تمثل أكبر إنجاز حققه المجتمع الدولي في التاريخ في مجال نزع السلاح وعدم انتشاره. إنها، في مجال نزع السلاح المتعدد الأطراف، أول اتفاقية نافذة - ومنفردة بطابعها غير التمييزي حقا (فهي معاهدة تتيط بجميع الدول الأطراف مسؤوليات متساوية وتعطي لجميعها حقوقا متساوية).
  - ٣- فالبلدان التي انضمت إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية من بين البلدان التي تحوز أسلحة كيميائية إنما أخذت تتخلص من تتاكير التاريخ هذه لأنها متيقنة من أن مخزونات الأسلحة الكيميائية الموجودة في دول أخرى تدمر تدميرا خاضعا لنظام تحقق صارم. فالاتفاقية لا تهَيئ لمعاملة خاصة للبلدان ذات الصناعة الكيميائية الكبيرة. ومعظم البلدان النامية لا تكون، عند إعلانها عن استعدادها لتعزيز الأمن الدولي بانضمامها إلى المنظمة، إلا على إمام ضئيل بالأسلحة الكيميائية؛ لكنها سرعان ما تدرك فائدة مشاركتها فيها، من خلال الانتفاع الأوسع نطاقا

بالتكنولوجيا والمساعدة التقنية اللتين يغدو من حقها الانتفاع بهما. ففعلا يُعلن في الاتفاقية أنها لصالح أوسع تعاون ممكن بين الدول الأطراف فيما يتعلق باستخدام الكيمياء لأغراض سلمية. ثم إن الاتفاقية تقضي بأن يبذل كل منا قصارى جهوده لتوسيع نطاق عالمية نظامها (دون أية استثناءات). وقد آتانا ذلك نتيجة تمثلت في أنه ما من دولة عضو اعتُبرت "أكثر تساويا" من غيرها خلال خمس السنوات الأولى من عملي كمدير عام. ولم أكن قط من القائلين بالنظرية التي تذهب إلى أن "التساوي" فيما يخص أي دولة يتناسب مع مقدار مساهمتها في الميزانية.

٤- تلكم كانت الوعود الكامنة في الاتفاقية (كما كنت أراها في ذلك الحين وكما أظن أراها اليوم). وذلكم كان منطلق "الرؤية" التي أتيت بها إلى المنظمة أول يومٍ توليت فيه مهامها. تلكم كانت رؤيتي الواضحة للجميع وافي الوضوح، والتي لم يضعها أحد موضع التساؤل، عندما تم في أيار/مايو ٢٠٠٠ تمديد ولايتي لفترة ثانية بالترحيب العام، قبل سنة من انقضاء فترة ولايتي الأولى. تلكم كانت الرؤية التي تعهدتُ بالنهوض بها منذ عام ١٩٩٧، وهي الرؤية التي أعتزم الحفاظ على سلامتها طالما بقيت مديرا عاما. والحال أن بعض أعضاء المنظمة يرفضون الآن هذه الرؤية - إذا كان عليّ تصديق شتى المزاعم باتخاذ "مبادرات سيئة التقدير".

٥- وبالطبع كنت أعلم دائما أن عمل المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لن يكون بالعمل السهل. كنت أعلم أنني سوف أواجه ضغوطا كبيرة، وأن نزاهتي قد توضع على المحك. لقد أدركت ذلك فورا بعد انتخابي مديرا عاما، إذ تعيّن عليّ أن أكافح لكي أجمع فريقا من الزملاء الموثوق بهم، على أساس كفاءتهم وقدرتهم لا على أساس الضغوط السياسية الممارسة عليّ. وأدركت ذلك مرة ثانية بعدئذ بقليل، عندما حاولتُ إحدى الدول الأطراف (ولم تفلح في مرماها) إلى إرغامي على تزويدها بنسخ من كل تقرير من تقارير التفيتش. وإني أدرك ذلك إدراكا أعمق الآن، إذ تقود إحدى الدول الأعضاء حملة من أجل مغادرتي الفورية للمنظمة بسبب "أسلوب [ي] في الإدارة" على حد زعمها. لكنني مقتنع اليوم، بقدر اقتناعي في ذلك الحين، بأنه لن يتسنى بقاء اتفاقية الأسلحة الكيميائية إلا إذا حوفظ على مبادئ تعدد الأطراف الحقيقي والإنصاف الفعلي والمعاملة بالتساوي. وتلكم هي المبادئ التي حاولت الذود عنها كل يوم من أيام السنوات الخمس الأخيرة.

٦- إني فخور حقا بإنجازات المنظمة في هذه السنوات الخمس. إني فخور بموظفي الأمانة. وينبغي للدول الأعضاء أن تكون ممتنة لكل من هؤلاء المهنيين الـ ٥٠٠ المجدين في العمل لما تسنى للمنظمة تحقيقه. إني أعتز بتنامي عدد أعضاء المنظمة الذي لم يسبق له مثيل (والذي يُعتبر أسطع برهان على ما تحظى به المنظمة من احترام بين الدول الأطراف فيها،

وبين الدول غير الأطراف التي يتضاءل عددها باستمرار). إنني أعتزّ بأننا أرسينا نظاما للتحقق السليم والمتجرد، وبأن الحظ وفر لنا مفتشين وضعوا النزاهة والمناقب السلوكية والأخلاق فوق أي اعتبار. إنهم مخلصون للمنظمة لا لهذه أو تلك من الدول الأعضاء. إنني فخور بما ينوف عن ١٠٠ ١ عملية تفتيش أجريناها في أكثر من ٥٠ دولة عضوا؛ وبالمنحى غير التمييزي وغير المتحيز الذي اتبعناه في إجراءاتها. إنني فخور بالمقترح المعروض الآن على المجلس التنفيذي فيما يخص تقديم المساعدة بصورة فعالة وفي الوقت المناسب لضحايا الهجمات بالأسلحة الكيميائية، بما فيها الهجمات التي يقوم بها إرهابيون. إنني أعتز بما نسخره من جهد متواضع، لكنه بالغ الشأن، لبرامج التعاون الدولي، التي أعتقد اعتقادا راسخا أنها حاسمة الأهمية في مكافحة انتشار الأسلحة الكيميائية. ويحدوني الإيمان بأن المنظمة سوف تتجح في آخر المطاف في مهمتها المتمثلة في تدمير ترسانات الأسلحة الكيميائية في العالم تدميرا كاملا. وكما سبق أن قلت، يُفترض أن تغدو المنظمة، فور إنجازها مهمتها في مجال نزع السلاح "منظمة للنهوض بالكيمياء لتسخيرها للأغراض السلمية"، على نحو يتوافق كل التوافق مع فحوى الاتفاقية.

٧- وعلى خلفية هذه الإنجازات، ليس لي أن أرى الهجمة التي جُرِّدت عليّ إلا باعتبارها هجمة على المنظمة ذاتها، وبخاصة على المبادئ الرئيسية التي اهدتبتُ بها في عملي، والتي غدت العلامة المميّزة لـ"أسلوب-[ي] في الإدارة". فحقا إن الجهد المنقطع المثل الذي سُخر لضمان إقالتني يُستشف منه أن ما يُنوى تغييره في المنظمة هو أكثر بكثير من شخص المدير العام، أو من "أسلوب-[ه] في الإدارة". ومن شأن هذا أن يفسّر أسباب الرفض المتكرر لدعواتي إلى التفاوض والتعاون. فخلافا لطريق المراوغة والمخاصمة الذي اختاره نقادي، لما أزل أعتقد بأن التفاوض والتعاون يتيحان لنا أفضل مخرج من أي أزمة، وبما في ذلك الأزمة الحالية، لصالح الاتفاقية ولصالح جميع الدول الأطراف. فدعوني أكرر مرة أخرى أنني، حتى في هذه المرحلة المتأخرة كثيرا، وعلى الرغم من الملاحظات الافتراضية الكثيرة التي استهدفتني خلال بضعة الأشهر الأخيرة، لما أزل مستعدا لاتباع طريق التفاوض والتعاون وراغبا في اتباعه.

٨- ليس لأحد أن يتغاضى عن أن المنظمة تعمل، وتعمل جيدا. ولا عن أنها تحظى باحترام ودعم من الأغلبية العظمى من الدول الأطراف الـ١٤٥. لقد بلغت المنظمة درجة من القوة تجعل من المتعذر تدميرها من الخارج. وقد يعلّل ذلك الهجمة الحالية التي تهدف إلى تفجيرها من الداخل، مع تقويض ما تقوم عليه من المبادئ المتمثلة في الإنصاف وعدم التمييز. فتقافة عدم التمييز والمعاملة بالتساوي التي كافتحت لإرسائها في الأمانة هي الآن مستهدفة بهذا الهجوم.

فهذه الثقافة تتحداها الآن ثقافة الانصياع الصامت الخانع لواحد أو قلة من "كبار دافعي الاشتراكات". فإذا أريد أن تكون الغلبة لهذه "الثقافة الجديدة" فسيحتاج على الموظفين الذين يعملون بنزاهة ويلتزمون الإنصاف أن يكونوا أول المغادرين - بدءاً من المدير العام.

٩- إن من تابع منكم عمل المنظمة عن كثب يدركون بلا ريب ما في أسلوبه في الإدارة مما يبدو أنه يسبب إزعاجاً في بعض الأوساط. كان بوسعي أن أكتفي بالترؤس الواجهي، كما أراده بعض الدول الأعضاء. لكنني بدلاً من ذلك، اخترت، كما تقضي به الاتفاقية، أن آخذ مسؤولياتي مأخذ الجد، وذلك مثلاً بانخراطي بنشاط في عمل المنظمة اليومي. لقد رفضت أن أرضخ للأشخاص الذين ترغب بعض الدول الأعضاء أن يتولوا المسؤولية.

١٠- وإن من المفارقة بمكان أن أجدني اليوم، لأنني اعترضت طريق اتخاذ قرارات من شأنها أن ترسي الكيل بمكيالين في المنظمة، متهماً بأنني متحيز. فما يعتبره البعض تحيزاً هو في الحقيقة التزامي بـ"معاملة الجميع بالتساوي". إنني أصر على أن مدى إمكانية الوصول المتاحة لمفتشينا ينبغي أن تكون ذاتها في جميع البلدان. وأصر أيضاً على أنه لا يجوز للدول الأطراف انتقاء واختيار الأحياء التي تُتاح للمفتشين إمكانية التحقق منها أو لا تتاح. وأصر على أن العمل التحقيقي ينبغي أن يستهدف، بصورة متوافقة مع الاتفاقية كل التوافق، المرافق التي يجب تفتيشها، لا المرافق الموجودة في هذا البلد أو ذاك. إنني أصر على التدابير التي تضمن قيام مفتشي المنظمة بالتحقق من الأسلحة والمعدات التي يجب على المنظمة أن تتحقق منها، لا أن يكتفوا بالتحقق مما تتكرم الدولة الطرف المعنية بإتاحته للتحقق. إنني بعبارة أخرى أثق لكنني أتحقق أيضاً في كل مكان، على نحو يتوافق مع الاتفاقية. وإنني بالفعل أنتقد محاولات تميع نظام التحقق. إنني أنتقد بالفعل استمرار قليل من الدول الأطراف على محاولة عرقلة التوصل إلى حلول طال انتظارها لمسائل بالغة الأهمية انطلاقاً مما تتصوره أفضل لها على الصعيد الوطني. وها أنا الآن أتعرض لهذا التكتيل المستمر الجاري لأنه ربما كان لا ينبغي لي أن أسترعى عناية سائر الدول الأعضاء إلى هذه الأمور، كما تقضي به الاتفاقية.

١١- ثم ماذا في أسلوبه في الإدارة من أمور أخرى لا تحظى بالحب وقد تستلزم التغيير؟ دعونا نتفحص قائمة "مبادرات-[ي] السيئة التقدير".

١٢- يلومونني لسعيي إلى جعل العراق ينضم إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، على الرغم من أن هذا الجهد يتوافق مع الاتفاقية مع قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وللمهمة التي أنطمتوها بي جميعاً في إطار ولايتي، المتمثلة في ضمان عالمية الاتفاقية دون أي استثناء. فهل يعني

عدم الرضا عن أعماله في هذا الصدد أن عالمية الاتفاقية ينبغي أن تستتبع انضمام بعض البلدان إليها وعدم انضمام بعضها الآخر، عدم انضمام العراق مثلا؟

١٣- ويلوموني لسعيي، على نحو يتوافق كل التوافق مع المادة العاشرة من الاتفاقية، إلى إقامة نظام ذي مصداقية لحماية الدول الأطراف من الهجمات بواسطة الأسلحة الكيميائية، وبما فيها الهجمات الإرهابية. فهل ينبغي لدول أعضاء يبلغ عددها ثلثي مجموع الدول الأعضاء أن تبقى بلا حماية من مثل هذه الأخطار في حين تبقى لقليل من الدول الأخرى قدرتها الشديدة على حماية نفسها وحماية حلفائها؟

١٤- ويلوموني لمد يد العون من المنظمة إلى المجتمع الدولي في مكافحته للإرهاب، لمحض أن المنظمة تحوز خبرة فريدة في مجال الأسلحة الكيميائية يمكنها أن تعرض تقديمها في هذا الصدد. فهل هذا جناية؟ أم أنه عرض إيثاري ورشيد، منطلقه تقديري لما سيتعين على المنظمة في سياق ما بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر أن تسهم به مساهمة حقيقية جدا، بالتشاور الوثيق مع سائر المنظمات الدولية؟

١٥- وها هم يأخذون عليّ تمويل واحد من برامج التعاون الدولي في عام ٢٠٠١ تمويلا كاملا، لم يمثل مبلغه إلا ٠,٤ بالمئة من ميزانية المنظمة لتلك السنة لكنه كان ذا أهمية كبيرة بالنسبة للكثير من البلدان النامية. إن هذا البرنامج يمثل الرابطة الحيوية بين نزع السلاح والتنمية، التي اعترفت بها الأمم المتحدة وأيدتها. فهل تسعى الدول الأعضاء إلى المزيد من تقليص برامج المنظمة الخاصة بالتعاون الدولي والمساعدة، التي لا تشكل حاليا إلا نسبة زهيدة تبلغ ٦ بالمئة من ميزانيتها؟

١٦- ثم إنهم يلوموني على رغبتني في الاستمرار على إعلام جميع الدول الأطراف بالتقدم المحرز في مجال تدمير الأسلحة الكيميائية الروسية، وعلى اقتراحي أن يتفحص المجتمع الدولي استخدام روسيا للمساعدة الدولية. فإذا كانت تلك هي مبادراتي السيئة التقدير، فإنني أقرّ بذنبي فيما يخص هذه التهمة.

١٧- إنني أعتقد أن أي تخلّ عن هذه النهج السلمية ستكون له عواقب وخيمة فيما يخص المنظمة وفيما يخصكم، أنتم الدول الأعضاء. وذلك هو السبب الذي جعلني أصر على وجوب أن يكون من يقرّر مصيري هو أنتم أجمعين، أي جميع الدول الأطراف، لا واحدًا أو قلّة من كبار دافعي الاشتراكات، يبدو أنهم، بتأييدهم مشروع القرار المقدم من الولايات المتحدة، يشاطرون الولايات المتحدة تصورها لـ "أخطائ[ي] في التقدير".

حضرة السيد الرئيس،

١٨- ألتزم الصراحة فأقول إن ما يجري يشكّل ضربة قاصمة تستهدف المنظمة. ومقترفو هذا العمل كانوا يفضلون أن يتم خلف أبواب مغلقة. لقد كانوا واثقين ثقة مطلقة بأن بمقدورهم تحية أي بيدق على رقعة الشطرنج العالمية بحسب هواهم، بدون التشاور مع باقي العالم، وبخاصة مع باقي أعضاء المنظمة، وبدون تقديم تعليل لهم. وذلك ما جعلهم يقومون، في خرق فاضح منهم لنص اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ناهيك عن فحواها، بمفاتيح الحكومة البرازيلية بصورة وحيدة الجانب طالبين أن أستقيل أو "أن أقال". وبعد ذلك بوقت طويل، فوتحت بصورة وحيدة الجانب لإبلاغي إنذارات بأن عليّ أن أتحي. ولم تتوقف الحملة، حتى عندما أحجمت أغلبية واضحة من أعضاء المجلس التنفيذي الـ٤١ عن تأييد "اقتراح حجب الثقة" الذي قدمته الولايات المتحدة طالبة مني أن أتحي.

١٩- وكما كتبت في رسائلي إلى وزراء خارجيتكم، ثمة مسألة أهم وأكثر جوهرية يتعين النظر فيها. فالأمر هنا يتعلق بما هو أكثر بكثير من شخص المدير العام (وأرجوكم أن تتسوا خوسيه بستاني الآن) وحتى من المنظمة ذاتها. فما من مدير عام لأية منظمة دولية في التاريخ أقيل خلال فترة ولايته أبداً. وعلاوة على ذلك ينبغي أن لا يقال أي مدير عام دون التقيد بالأصول الإجرائية، دون أن يقدم متهموه أي دليل على ارتكابه إساءة ودون أن يجري، على أقل القليل، نقاش مفتوح وتحقيق مستقل في المزاعم التي تستهدفه. إن من تابع منكم التطورات في المنظمة يعلمون أنني لم أرتكب جرماً. تعلمون أن المزاعم التي تستهدفني إنما هي تهم ملفقة. تعلمون أنه ما من إساءة لإدارة ميزانية المنظمة، وأن كل فلس صرف إنما صرف على أنشطة تمت التهيئة لها في الميزانية على نحو سليم. ويُعتبر آخر تقرير صادر عن المراجع الخارجي للحسابات (بشأن السنة المالية ٢٠٠١) أسطع دليل ممكن على ذلك. إنه سيصدر رسمياً في غضون بضعة الأيام التالية، لكنه قد هياً لنا بالفعل، مرة أخرى، شهادة بليغة بالصحة التامة فيما يتعلق بعام ٢٠٠١. وتعلمون أن عرضي إجراء تحقيق كامل ومستقل في أدائي بصفتي مديراً عاماً قد رفض لأن من شأن مثل هذا التحقيق بالتأكيد أن يكشف عن أن المزاعم المعنية ليس لها أي أساس، ويثبت أنه لم تحدث أية إساءة تصرف أبداً. والواقع أن مشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة يُرسي سابقة تجعل بالإمكان تحية المدير العام أو الأمين العام لأية منظمة دولية من منصبه في أي وقت خلال فترة ولايته، لمجرد أن دولة طرفاً واحدة، مع غيرها من "كبار دافعي الاشتراكات" أو بدونهم، لا تحب "أسلوب[ه] في الإدارة" أو لأنها "فقدت الثقة" به، أياً كان معنى ذلك. ومن السهل إرساء مثل هذه السابقة

ضمن منظمة كمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي ليست محطا لأنظار المجتمع الدولي كغيرها من بعض المنظمات الشقيقة. ذلكم هو موضوع مؤتمرا هذا. وتلكم هي الاختيارات المطروحة عليكم.

٢٠- أستجيز الآن أن أوجه بعض الكلمات إلى من يساورهم القلق بشأن بقاء المنظمة، إذا لم تدفع واحدة من الدول الأعضاء الهامة اشتراكها في ميزانية المنظمة. إني لا أتفق في الرأي أبدا مع من قد يعتقدون بأن تسليم المنظمة إلى الدولة العضو المعنية أفضل من الحفاظ عليها كمنظمة متعددة الأطراف حقا بقدر أدنى من الكلفة الإضافية. ولن أوافق أبدا على اعتبار أن واجهة تعدد الأطراف أهم من جوهره. فذلكم لن يكون حلا توفيقيا بل استسلاما. لماذا؟ سألين الأسباب. إن اشتراك هذه الدولة العضو في ميزانية المنظمة للسنة الجارية يبلغ ١٢ مليون أورو، دُفع منها بالفعل ٦ ملايين أورو. فهل يمثل مبلغ ٦ ملايين أورو سعرا زائدا إلى درجة يتعذر بها دفعه لضمان استقلالية المنظمة وفعاليتها؟ هل يمثل مبلغ مقداره ٦ ملايين أورو (أو حتى ١٠ أو ١٢ مليون أورو في حالة رفض دول أعضاء أخرى تحدوها نفس العقلية دفع المستحقات عليها) كبيرا إلى درجة يتعذر بها دفعه لتفادي عزل رئيس منظمة دولية خلال ولايته، الأمر الذي لم يحاول قط حتى الآن في القانون الدولي؟ فهل يُعتبر استقلال المنظمة رخيصا إلى هذا الحد؟

٢١- واسمحوا لي الآن أن أتطرق وجيزا إلى المستقبل المباشر. إن أولئك الذين يعتقدون أن المنظمة، في حالة مغادرتي لها، سوف تُمدُّ بفيض من الأموال يخطئون خطأ مؤسسيا. فقد عانت المنظمة بالفعل من ثلاث سنوات من التمويل المنقوص. ونتيجةً لذلك سيتعين علينا في عام ٢٠٠٣ حشد ٤٧ موظفا، لمجرد النهوض بالزيادة الكبيرة في عبء التحقق الذي حددتموه أنتم بأنفسكم. وسوف يستلزم دفعُ ذلك زيادةً في ميزانية عام ٢٠٠٣ تزيد نسبتها على ٢٠ في المئة. وتلكم زيادة لا تقبل التفاوض مطلقا. فقد أوضح بعض كبار دافعي الاشتراكات بالفعل، وهم عارفون بذلك كل المعرفة، أنهم لن يوافقوا على زيادة في عام ٢٠٠٣ تزيد نسبتها على ١٠%، لا تكفي حتى لدفع مرتبات الموظفين الحاليين. وعليه فإنكم ستشهدون في العام التالي كيف ستتقلص منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بدلا من أن تتوسَّع، وكيف سيجري تخفيضٌ لا مناص منه في عدد موظفيها، وذلك بغض النظر عن هوية مديرها العام. وسيشكل ذلك الخطوة التالية نحو فناء المنظمة، لأن التمويل يُحدد على أساس جداول أعمال سياسية، في حين يبدو أن منظمنا لا تحظى، في بعض العواصم على الأقل، إلا بدرجة من الأولوية بالغة التذني.

٢٢- نعم، إن ما يتعلق به الأمر هنا عظيم الأهمية بالنسبة إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وإلى سائر المنظمات الدولية، وإلى المجتمع الدولي. فقد آن أوان النهوض لمواجهة التحدي. وقد آن أوان تحديد الأولويات كما يراها جميعكم، لا كما يتصورها قلة ممن يُسمَّون بـ"كبار الدافعين" فقط. ذلكم ما جعلني أرفض الاستقالة تحت ضغط من حفنة صغيرة من الدول الأعضاء. لقد فعلت ذلك لكي أتيح لكم جميعاً فرصة اختيار ما تريدون - تحديد المستقبل المراد أن يكون للمنظمات المتعددة الأطراف في عالمنا المعقّد والمضطرب والمتزايد الأخطار، إذا أريدَ أن يكون له مستقبل ما.

٢٣- وقد تعزيتكم الدهشة إذ تسمعون أنني لو استقلت ووافقت على الانصراف لهياً لي جلادياً مغادرة "لائقة" ذاهبين حتى إلى الإشادة بإنجازاتي على مدى السنوات الخمس التي قُدت خلالها المنظمة. فدعوني أقول لكم ما يلي: إنني لست بحاجة إلى أن أغادر مغادرة الأبطال. لكنني إذا ذهبت (وهذا أمر هو الآن بين أيديكم أجمعين) فسأذهب بشرف. فقد كنت مخلصاً لمبادئ النزاهة التي حاولت أن أعيش على أساسها حياتي المهنية وحياتي الشخصية - تلك المبادئ التي تشاطرنى إياها عائلتي وسلك الشؤون الخارجية الذي أنتمي إليه وسياسة بلدي الخارجية. فأرجو أن تتفهموا أنني إذ أرفض الاستقالة فإنما أختار الطريق الأصعب من بين الطريقين. إنه الطريق الذي جلب لي الوعيد والخطر والإجهاد وافتقاد الأمن، لكنني اخترت اتّباعه. لقد اخترته لأن ذلك هو نداء ضميري، في المقام الأول والأهم. وأما السبب الثاني لاختياري فهو أن معظم السنوات الـ٣٦ التي قضيتها في سلك الشؤون الخارجية إنما كرّسته لإعداد وتعزيز الصكوك المتعددة الأطراف، التي أعتقد اعتقاداً راسخاً بأنه يتعذر بدونها تحقيق السلم والانسجام بين الأمم. وعليه فإنني أرفض الاستقالة، لا لأنني أريد التثبيت بمنصبي؛ بل لأنني بعدم الاستقالة سأصون حق كل منكم (حتى أصغر دولة عضو من بينكم) في الإعراب عن موقفكم علانية بشأن هذه المسألة البالغة الخطورة والنهوض عن وحي بالمسؤولية فيما يخص قراركم. إنني أعتبر أن من واجبي أن أتيح حق عزلي لكم جميعاً، لا للأقوى من بينكم فقط.

٢٤- ولئن كان هذا الإجراء التعسفي القاسي المنقطع المثل يتم بعيداً عن الأضواء العامة، تحت السماء الواطئة لمدينة لاهاي المكفهرّة الأجواء، فإن القرارات التي ستُتخذ هنا خلال بضعة الأيام التالية ستترك علامة لا تُمحى في تاريخ العلاقات الدولية. وآمل أنكم جميعاً، أنتم الدول الأعضاء، ستواجهون هذا التحدي التاريخي مدركين كل الإدراك تبعات قراركم. إن الخيارات التي ستأخذون بها خلال دورة المؤتمر هذه سيحدد بها ما إذا كان سيُكتب البقاء لتعدد



الأطراف الحقيقي، أو ما إذا كان سيستعاض عنه بوحداية الطرف تحت لبوس متعدد الأطراف.

٢٥- إن المسؤولية عن هذا القرار هي في أيديكم يا أصحاب السعادة.

وشكرا لكم.

--- 0 ---